

Distr.: General  
22 June 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية  
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 20 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم بعدوان عسكري إسرائيلي آخر على السكان المدنيين الفلسطينيين في مدينة جنين ومخيمها للاجئين في الضفة الغربية المحتلة، تسبب في وفيات وإصابات، بما في ذلك في صفوف الأطفال، وأدى إلى نشر الدمار وإلى بث الخوف والرعب في النفوس.

فبالأمس، هاجمت وحدة كبيرة من قوات الاحتلال الإسرائيلية، تتألف من 120 مركبة عسكرية على الأقل وتستخدم جميع أشكال الأسلحة، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر العسكرية، مدينة جنين ومخيم اللاجئين، مما أدى إلى ترويع السكان المدنيين. وإذ زعمت قوات الاحتلال الإسرائيلية أنها تقوم بعملية "مداهمة"، قامت بنشر قناصة في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في حيي الهدف والجابريات في المخيم، وأطلق الجنود عمدا الذخيرة الحية والقنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع على المدنيين.

وقد أسفر الهجوم الإسرائيلي عن مقتل ستة فلسطينيين، من بينهم طفل وأربعة شبان، وجرح أكثر من 90 فلسطينيا، 23 منهم في حالة حرجة، من بينهم فتاة تبلغ من العمر 15 عاما أصيبت بنيران إسرائيلية في رأسها. والفلسطينيون الذين قتلهم قوات الاحتلال الإسرائيلية هم صبي يبلغ من العمر 15 عاما، هو أحمد يوسف صقر؛ وأحمد دراغمة، البالغ من العمر 19 عاما؛ وخالد عزام درويش، البالغ من العمر 21 عاما؛ قسام فيصل أبو سريّة، البالغ من العمر 29 عاما؛ وقيس مجدي جبارين، البالغ من العمر 21 عاما.

واليوم، توفي أمجد عارف أبو جعص البالغ من العمر 48 عاما، والذي كان يصارع الموت من جراء الإصابات الخطيرة التي لحقت به في الهجوم الإسرائيلي، مثل كثيرين غيره، مما زاد من وقع الفاجعة على أسرته، حيث كان ابن أمجد، وسيم أمجد عارف الجعص، البالغ من العمر 22 عاما، قد قُتل في غارة إسرائيلية على جنين في كانون الثاني/يناير من هذا العام، أسفرت عن مقتل 10 فلسطينيين آخرين.



وندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء الاهتمام فورا لهذا العدوان المفزع الذي تشنه إسرائيل على الشعب الفلسطيني. إن حياة ملايين المدنيين معرضة للخطر في غياب الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي وفي مواجهة التصعيد الصارخ للعنف المميت من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، التي تواصل ارتكاب جرائم حرب في ظل الإفلات من العقاب.

والواقع أن هذه هي المرة الأولى منذ عام 2002 التي تستخدم فيها قوات الاحتلال الإسرائيلية الغارات الجوية في هجوم في الضفة الغربية المحتلة، مما يعرض حياة المدنيين لخطر شديد. ومرة أخرى، استهدف عمدا العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، حيث قصفت مركبة عسكرية إسرائيلية سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني لمنعها من الوصول إلى المصابين. وأفاد شهود عيان بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية استخدمت المدنيين أيضا كدروع بشرية، وأطلق الرصاص مجددا على صحفيين فلسطينيين حيث تواصل إسرائيل سعيها إلى تهريب الصحفيين وإسكاتهم. وإلى جانب الأضرار التي لحقت بالتملكات المدنية، دمرت جرافة عسكرية خطأ لنقل المياه وتسببت في انقطاع التيار الكهربائي في أجزاء كبيرة من مخيم جنين.

ولا يمكن اعتبار هذا السلوك الإجرامي البغيض سلوكا عاديا، كما لا يمكن تبريره أو تسويغه. ففي هذا الهجوم فقط، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية انتهاكات مقصودة ومتعمدة للقانون الدولي، وهي انتهاكات ترتكب كل يوم مع استمرار إسرائيل في هذا الاحتلال غير المشروع دون عواقب.

ومن الواضح أن غياب المساءلة يشجع إسرائيل على ارتكاب جرائمها وأعمالها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، وهو واقع مرير يتجلى في تكثيف وتسريع وتيرة السياسات والممارسات غير القانونية التي تتبعها بغرض تحقيق أهدافها، المتمثلة في جعل سيطرتها على الأرض الفلسطينية سيطرة دائمة، أي الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهيمنتها على الشعب الفلسطيني، أي ممارسة الفصل العنصري، وكلاهما محظور بموجب القانون الدولي ويشكل جرائم حرب.

ويجب تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن جميع انتهاكاتها لحقوق الإنسان وما ترتكبه من جرائم حرب. ونكرر التأكيد على أن هذا العنف المميت والمدمر الذي تمارسه إسرائيل ليس مجرد ناتج عرضي للاحتلال، بل هو عامل من العوامل المسببة للاحتلال ومن عوامل استدامته، وأحد الأساليب الرئيسية التي تستخدمها إسرائيل - على يد حكومتها وجيشها وميليشياتها الاستيطانية - لإرهاب وقمع الشعب الفلسطيني من أجل ضمان استمرار سيطرتها على الأراضي الفلسطينية وتمكين استعمارها وضمها للأراضي من المضي قدما دون معارضة.

ونحن نحذر من التهديدات المتزايدة في هذا الصدد، التي يقدم عليها المسؤولون الإسرائيليون ويتباهون بها علنا، بمن فيهم الوزير اليميني المتطرف، بتسلييل سموتريتش، الذي ينكر وجود الشعب الفلسطيني رسميا والذي دعا علنا القوات الجوية وقوات الدبابات إلى شن هجمات على المدن الفلسطينية واستخدام القوة الفتاكة ضد المدنيين العزل الخاضعين للاحتلال العسكري، بما في ذلك دعوته إلى "محو" قرية حوارة. وليس من قبيل الصدفة قيام الحكومة الإسرائيلية بمنح سموتريتش حق التحكم في الحملة الإجرامية المتمثلة في تخطيط وبناء وتوسيع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

فالأصلة القائمة بين الأمرين واضحة ولا يمكن تجاهلها بينما تمضي إسرائيل في التطهير العرقي لشعبنا وضم الأرض الفلسطينية.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل ذلك كأمر واقع؛ بل يجب عليه أن يهبط لمساعدة الشعب الفلسطيني لحمايته واتخاذ موقف حازم ضد هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني والنظام القائم على الفصل العنصري. ويجب عليه أن يتصرف، بشكل ملموس وعاجل، لدعم القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويقع على عاتق مجلس الأمن، على وجه الخصوص، التزام بالتصرف الآن من أجل الوفاء بولايته بموجب الميثاق.

لقد آن الأوان لتنفيذ العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؛ والسعي إلى تحقيق العدالة من خلال الهيئات القضائية الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية؛ وإدراج إسرائيل في قائمة الجهات التي دأبت على انتهاك حقوق الطفل؛ وأن الأوان لكي تعمل الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة على احترام الاتفاقية وكفالة احترامها في جميع الظروف. إن أرواح الملايين من المدنيين واحتمالات التوصل إلى حل عادل وسلمي معرضة للخطر.

والوفاء بهذه الالتزامات والمسؤوليات تجاه فلسطين أمر بالغ الأهمية لحماية المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، ولتعزيز أعمال حقوقهم التي طال انتظارها والتي تعرضت لانتهاكات جسيمة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية، وهو على نفس القدر من الأهمية للحفاظ على معنى ومقاصد ومبادئ القانون الدولي ككل لصالح البشرية جمعاء.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 793 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 15 حزيران/يونيه 2023 (A/ES-10/941-S/2023/441) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم